العدد (1720) السنة السابعة - الاربعاء (10) شباط 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

مكاشفة

مهن بلا مستقبل

كاظم الجماسي

إذا افترضنا أن نسبة القادرين على العمل في العراق تشكل ربع تعداد السكان من الذكور و الإناث،(يبلغ عددهم حسب تقديرات منظمة العمل العربي ٧ ملايين عراقي وعراقية) وإذا افترضنا ان ربع هذا العدد يعمل في القطاع العام فإن ثلاثة أرباعه يتوزع بين عاملين في القطاع الخاص وعاطلين عن العمل، والتوصيف الأخير يشكل النسبة الأكبر، حيث الشحة او الانعدام غالبا في التعيينات الحكومية، وغياب فرص العمل المجزية في القطاع الخاص سيما الأعمال ذات الصبغة الفنية والتقنية بسبب شلل هذا القطاع المزمن، الأمر الذي ألجأ الكثرة الكاثرة منهم الى العمل بصفة عامل غير ماهر في الأعمال التي تقتضي من ممتهنيها بيع قوة عملهم مقابل الحصول على اجر يومي متدن غالبا، او امتهان أعمال رثة كمهنة بيع المواد المختلفة مما بتنا نشهده في مختلف الأسواق أو على قارعات الطرق العامة.

هذه الشريحة الواسعة من العراقيين ظلت تكابد شظف العيش منذ عشرات السنين أيام حكم الاستبداد المباد وتضخمت معاناتها بعد الفوضى وسوء التدبير اللتين أعقبتا تغيير ٤/٩ الذي شكل انعطافة في تاريخ العراق المعاصر حبلى بالكثير على الرغم مما سبق ذكره.

ان النظر الى واقع تلك العمالة العراقية المتزايدة يلزمنا النظر إلى كثير من الظواهر الإنسانية والاجتماعية السلبية التي أنتجتها السياسات التشريعية والتنفيذية الخاطئة او المؤجلة في الحزمة الأهم من القوانين القابعة بين دفتي الدستور او على لائحة القوانين المزمع تشريعها وقد رحلت معظمها إلى الدورة المقبلة لمجلس النواب العراقي. ومن تلك الظواهر تعميق الشرخ الأخلاقي الذي دفع الكثير من أفراد تلك الشريحة إلى استمراء اللصوصية سيما سرقة المال العام، وتصاعد وتائر الجريمة فضلا عن انتهاك القوانين وعدم احترامها ما انعكس على ضعف هيبة أجهزة الدولة بنحو غير مسبوق، كما أن التضخم الملحوظ في أعداد المتسولين يعد ظاهرة أخرى تضاف إلى قائمة تلك الظواهر السلبية مثلها مثل تجارة الرقيق الأبيض التي بات المواطن يرى وجها من وجوهها من خلال ما تعرضه بعض الفضائيات من رخص مريع باستعراض أجساد فئة ضالة من العراقيات، وكثير من الظواهر غير تلك التي ذكرناها ومما يضيق الحيز هنا بتعدادها.

من وجهة نظر أخرى فإن تلك الشريحة التي ما انفكت أعدادها تتزايد، بغياب الجهات التي تتكفل بالدفاع عن مصالحها من مثل النقابات او المنظمات الإنسانية والمدنية، فضلا عن غياب تفعيل القوانين الخاصة بضمانها الاجتماعي، تواجه تلك الشريحة مخاطر جمة فهي معرضة لمخاطر ترافق مزاولتها ل(مهنها) الخاصة، والتي غالبا ما تكون تحت ظروف عمل قاسية طبيعيا واجتماعيا ونفسيا، وقد تعرض الكثير من أفرادها الى مخاطر العوق البدني والنفسي، بل تعرض قسم منهم طوال الست سنوات الماضيات الى مخاطر الموت المحقق بفعل التفجيرات وأعمال الإرهاب الأخرى لأن معظمهم يعمل في الأماكن العامة، فضلا عن الشروط الملغاة أصلاً للسلامة المهنية في ظروف عملهم.

ان الضرورة الوطنية والإنسانية تحتم على الماسكين بزمام المسؤولية ايلاء اكبر الاهتمام إلى واقع هذه الشريحة وحتمية تغييره، فلا قيمة تعلو على قيمة الإنسان، والمواطن في كل بلاد العالم وعبر كل فصول التاريخ يشكل الهدف الأسمى الذي تصب عنده كل المهام التي تجسدها وظائف الدولة، أية دولة.

تقرير

السكّر أنيس العائلة العراقية..

أسعاره تصل إلى أعلى معدلاتها والمواطن يحمّل التجارة المسؤولية

المدى / باسم حسين

تعتمد العوائل الفقيرة (وما أكثرها)!، اعتماداً كلياً على مفردات البطاقة التموينية وتبذل هذه العوائل جهوداً مضنية للمحافظة على مستوى استهلاكها اليومي من المواد الغذائية التي تحصل عليها من خلال هذه البطاقة لكي لا تضطر لشرائها من السوق، ولقد كان لمفردات البطاقة التموينية دور في معالجة الكثير من الأزمات التي واجهت الأسرة العراقية في مراحل مختلفة ومنها فترة الحصار الاقتصادي ،حيث يلجأ المواطن لبيع المواد الغذائية التي يعمد على توفيرها لفترة تمتد مابين شهرين الى ثلاثة أشهر لدفع تكاليف العلاج أو المساهمة في دفع إيجار الشقة أو البيت أو لدفع مصاريف الأبناء (الطلبة) الذين عادة ما يحتاجون لشراء مصادر أو ملابس وماشابه ذلك ، هذه المسألة كانت قبل ٢٠٠٣ ،عندما كانت مفردات البطاقة التموينية تصل الى وكلاء الغذائية ومن ثم الى المواطن بموعدها المقرر ،لكن بعد هذا التاريخ ، أصبح المواطن يعاني من مشكلة عدم وصول الرز والزيوت وكذلك الطحين والمساحيق بموعدها المحدد وإن تأخر وصول هذه المفردات يمتد لأربعة أو ربما ستة أشهر !.، السكر أحدى هذه المواد ،فهو لم يصل الى المواطن منذ حزيران من العام الماضي ،طبعاً المعنيون في القضية يرفضون إعطاء أية تفاصيل لوجود تعليمات تقضي بعدم الإدلاء بتصريحات صحفية ، هذا الأمر تسبب برفع سعر الكيس الواحد زنة (٥٠) كغم من مادة السكر عراقي المنشأ الى (٥٠) الف دينار! ، بينما تراوح سعر الكيلو غرام الواحد من المادة نفسها مابين (١٢٥٠) ديناراً و(١٥٠٠) دينار !

المواطن عبد الزهرة المياحي من سكنة حي المعلمين يقول :ان مسألة تأخر بعض مفردات البطاقة التموينية لاشهر يؤثر كثيراً على ميزانية الأسرة فهي مجبرة في مثل هذه الحالة على التوجه إلى السوق لشراء المساحيق والرز والسكر وبالسعر الذي يحدده التاجر دون ان يكون للحكومة تدخل في القضية !، ويضيف:تحتاج مفردات المواد الغذائية الى تقويم نوعي وكمي ، فمن واجب الحكومة توفير ودعم مفردات البطاقة التموينية بسبب البطالة وانتشار الفقر بمعدلات تفوق المعدلات التي تعلن عنها بعض الجهات الحكومية .

المواطنة (أم شذى) تقول: عندما اذهب إلى السوق لابد من أن أضع في حساباتي (السكر) فأنا اشتري كيلو غرام واحداً من السكر بين يوم وآخر ،وتضيف: لا يمكن الاستغناء عن الشاي، لا يمكن لأي أم ،أو لربة البيت الاستغناء عن السكر فهي تحتاجه يومياً ،لهذا فان تأخر وصول السكر معناه حرمان العائلة من الأشياء الضرورية والجميلة.

أحد وكلاء المواد الغذائية (أبو عدنان) يرى هو الآخر ضرورة دعم مفردات البطاقة التموينية وإيصالها للمواطن بموعدها المحدد ،ويقول :لم يصل إلينا السكر منذ ستة أشهر ،فمن يؤدي إلى سحب كميات كبيرة من هذه المادة وبذلك ترتفع أسعار السكر وبالتالي المنفعة ستكون للتاجر في حين المواطن هو الخاسر الوحيد في هذه القضية !.

تأخر مفردات البطاقة التموينية تقف وراؤه صفقات تجارية تعقد خلف الكواليس بحسب وجهة نظر المواطن (جبار العلياوي) ويضيف: هناك تعمد واضح في تأخير توزيع السكر أو الرز والمساحيق، وهناك اصرار غريب على أن يكون هناك تأخر مادة او مادتين لخمسة او ستة أشهر متواصلة وهو ما يرفع سعرها في السوق السوداء.

شكاوى

الهيئة العامة للتقاعد مع التحية

لدى مراجعتي دائرة التقاعد يوم ٢٠١٠/٢/١ علمت انها وجهت كتابا برقم (١٣٠١) بتاريخ ٢٠٠٩/١١/٢٣ الى الامانة العامة لمجلس الوزراء تستفسر فيه عما اذا تعتبر مدة الفصل السياسي للاساتذة الجامعيين المعادين للخدمة هي خدمة جامعية اما لا؟

الكتاب المذكور جاء بصيغة غامضة جدا متناسيا كل الاجراءات التي مرت بها المعاملات طيلة حوالي ثلاث سنوات وناتج عن جهل مطبق باحكام قانون اعادة المفصولين السياسيين رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٥ وقانون الخدمة الجامعية رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٨ اضافة الى كتاب الهيئة ذاتها رقم (٦٠٦) بتاريخ ١٧/ ٥/ ٢٠٠٥.

فالسؤوال الذي اوجهه الى مدير عام التقاعد هل ان طيلة هذه السنوات الثلاث وكل هذه القوانين واجراءات لجان التحقق المتكررة واصدار هويات التقاعد وصرف الرواتب والهيئة لم تكن تعلم ان مدة الفصل السياسي للاستاذ الجامعي هي خدمة جامعية ام لا؟!!!.

ارجو التفضل بدراسة المذكرة وتوجيه هيئة التقاعد بالسير وفق المسار القانوني لاسيما ان من حسمت معاملاتهم التقاعدية وصدرت هوياتهم قد اكتسبوا حقا لايمكن المساس به.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المتقاعد الاستاذ الدكتور طالب حسن موسى

محلة٣٣٧ تشكو انسداد مجاريها

اتصل بنا المواطن أنور عبد جاسم من مدينة الشعب محلة ٣٣٧ يشكو حال محلته والمحلات المجاورة التي فاضت شوارعها اثر الأمطار الغزيرة التي هطلت أول أمس بنحو أعاق مرور المشاة واثر سلبا على حركة مرور السيارات وعطل بنحو كبير مصالح الناس في المنطقة. ويناشد كوادر بلدية الشعب إلى الإسراع في معالجة الانسدادات الحاصلة في شبكة مجاري المنطقة.

مديرية المرور وتسقيط السيارات

بعث الينا المواطن حسين جبار الوحيلي برسالة شكا فيها الروتين المعقد في معاملات تسقيط تسجيل المركبات القديمة، حيث استغرقت منه إجراءات تسقيط سيارته القديمة اكثر من ثلاثة أسابيع من المراجعات الكثيرة بين مختلف اقسام دوائر التسجيل للمركبات، حيث يحتشد المراجعون عند شبابيك الموظفين الذين يتابعون سير معاملاتهم الذي يشبه سير (السلحفاة) حسب وصفه. ويناشد المواطن المسؤولين في المديرية المذكورة تسهيل امور المواطنين رأفة بحالهم وخدمة للصالح العام.

محلة(٣٤٦) حي البساتين والتجاوزات

بعث إلينا لفيف من سكنة المحلة(٣٤٦) الأزقة ٤ و٥ برسالة يشكون فيها من كثرة التجاوزات الحاصلة على الخدمات الأساسية لمنطقتهم فضلا عن التجاوزات على شوارع المنطقة وساحاتها، ويشيرون الى ان مصدر تلك التجاوزات عدد من الذين سكنوا المنطقة المجاورة لحي البساتين من العوائل العراقية المهجرة وغير المهجرة بعد تغيير٢٠٠٣ ويوضحون طبيعة تلك التجاوزات المتمثلة في الربط العشوائي لصوندات الماء بشبكة الماء الوطنية، وكذلك الربط العشوائي لأسلاك الكهرباء بالشبكة الوطنية، فضلا عن نتائج ذلك الربط الذي يتم عادة بطريقة بدائية حيث تتدلى الأسلاك وتتكرر الانكسارات في صوندات الماء ما يترك العديد من البرك الموحلة وعدداً من الأضرار في الطرقات والشوارع الفرعية، عدا طبعا الأسلاك الكهربائية التي غلبا ما تتدلى مهددة المارة بالصعقة الكهربائية. ويناشد أبناء تلك المحلة الجهات التي يهمها الأمر بوضع حد لتلك التجاوزات الضارة بالجميع.

عنهم / حيدر محسن الواسطي

تربية الرصافة الثانية وروتين الوثائق

أرسل المواطن كاظم غضيب ثويني إلينا برسالة يشكو فيها التعقيد الحاصل في محاولته الحصول على وثيقة الشهادة الإعدادية من مديرية تربية الرصافة الثانية، حيث قدم طلبا رسميا من اجل الحصول على الوثيقة المذكورة، فقام الموظف المسؤول بإرسال المعتمد الى بناية المقر القديم للمديرية المذكورة والواقع في الاعظمية، وعند مراجعة المواطن بناء على الموعد المحدد، فوجئ بخبر احتراق السجلات الخاصة بالوثائق ومن ضمنها وثيقته ايام التدهور الامني، وبعد التنقيب في بقايا السجلات المتوفرة في بناية المديرية الجديدة عثر المواطن على اسمه واردا في الجرد العام لخريجي الدراسة الإعدادية للعام الدراسي ١٩٨١ - ١٩٨٢ ، وعند مطالبته بإصدار وثيقته امتنع الموظف المسؤول عن تزويده بها، وطلب منه مراجعة المتوسطة التي كان قد تخرج منها في أواسط السبعينيات من القرن الماضي والتي يجهل مكان بنايتها الحالية.

استطلاع

السياحة الدينية وإنعاش المدن

صفية المغيري

تشكل الواردات المتأتية من السياحة الدينية رقما لاباس به في رفد ميزانية الدولة العامة وبالتالي المساهمة في عملية البناء الاقتصادي إضافة إلى ما تحققه هذه السياحة من انتعاش في مداخيل شرائح واسعة من المجتمع العراقي ، لكن الانتباه إلى أهمية هذه السياحة جاء متأخرا بعض الوقت أو ربما كان مقصودا لأسباب باتت معروفة للجميع ألا أنها ورغم كل الأوضاع التي تلت التغيير الحاصل في ٢٠٠٣/٤/٩ شهدت تطورا ملحوظا وخاصة في عدد الزوار للعتبات المقدسة لأنها كانت تجري بفوضوية ومن دون إجراءات محددة يمكن أن تحقق الهدف المطلوب.

يقول المواطن أبو مصطفى (عبدا لله الشمري) صاحب فندق سياحي : أن السياحة الدينية تعد موردا اقتصاديا مهما في العراق بعد النفط حيث أن العراق يحتوي على ما يقرب الستين موقعا مابين مرقد ومكان مقدس ومسجد كبير، فالأماكن المقدسة في العراق كثيرة وقد كانت السياحة الدينية في السابق تتم على نطاق محدود ألا انه في الوقت الحالي وبعد سقوط النظام السابق دخلت آلاف مؤلفة من الزوار ومن مختلف البلدان لزيارة الأماكن المقدسة حيث رافق هذا الدخول تلكؤ في عملية استيعاب هذا الحشد الهائل يوميا من الزوار بل أن الكثير من الزوار الذين توافدوا لزيارة ألاماكن المقدسة لم يجدوا مكانا يسعهم سوى الجوانب المحيطة بالحرم الشريف سواء في النجف أو كربلاء وبغداد ، فالفنادق قليلة ولا تستوعب هذا الكم الهائل من الزوار.

في حين يقول (احمد طعمة) صاحب محل تجاري لبيع الحاجات التي تخص الزوار الوافدين لزيارة الأماكن المقدسة في منطقة الكاظمية: أن عمل الكثير من المحال التجارية في هذه المنطقة يعتمد على الزوار الأجانب الذين يفدون إلى العراق من الدول المجاورة لزيارة الأماكن المقدسة مشيرا إلى : أن السياحة الدينية تسهم في ازدياد وانتعاش الموارد المتأتية من السياحة الدينية وكذلك سيعمل ذلك على انتعاش الأماكن التجارية كافة في هذه المنطقة سواء أسواق الذهب أو الأقمشة أو البسطات او المحال الأخرى . موضحا : أن العراق يمكن أن يستوعب الزوار مهما بلغ عددهم ، فالمهم هو صحة التنظيم (تنظيم الزيارة) والأشراف والمتابعة . وهذا الشيء لم يكن موجودا بعد الحرب فإما قبلها فكان ذلك موجودا ولكن بطرق غير سياحية حيث تدخلت العناصر الأمنية في السياحة الدينية فافقدها ذلك بريقها وأهميتها . إما آلان فان قيام الحكومة بتحويل هيئة السياحة إلى وزارة والتي استحدثت بعد الإحداث سيعمل بكل تأكيد على تطوير الواقع السياحي والديني في العراق وهذا ما نرجوه نحن و العراقيين كافة. فالسياحة الدينية هي المورد الثاني المهم للعراق بعد النفط لذا ينبغي الاهتمام به وعدم تركه دون تنظيم.

(احمد السامرائي) صاحب مطعم سياحي في سامراء يقول : أن السياحة الدينية تعد أحد مرتكزات الاقتصاد الوطني العراقي وهي بطبيعة الحال مكملة لبقية مرتكزاته ألا أن هذا المرفق المهم أهمل ولم يأخذ دوره جيدا في السابق وهذا بطبيعة الحال اثر وبشكل سلبي على الاقتصاد العراقي لوجود خلل في احد مرتكزاته، مؤكدا أن هذه الزيارات ستسهم في عودة النشاط التجاري والاقتصادي مرة أخرى إلى الازدهار والانتعاش بعد التوقف الذي أصاب السياحة الدينية فيما مضى .

ويجمع عدد من أصحاب شركات السياحة والسفر في بغداد الذين التقيناهم : ان عودة الهدوء والأمان وتوقف العمليات الإرهابية والمسلحة خلق حالة من الهدوء والاستقرار والذي امتد إلى بقية المناطق الأخرى سيما التي تحتوي على الأماكن المقدسة موضحين : على الدولة القيام بدعم هذا القطاع المهم والحيوي من خلال تشجيع السياح للمجيء إلى العراق وتوفير الخدمات الأساسية لهم والعمل على حمايتهم في خطوة لإعادة نشاط السياحة الدينية إلى سابق عهدها.

وطالب أصحاب الشركات السياحية المشرفون على السياحة الدينية بضرورة إشراكهم في عملية استقبال الزوار الوافدين لزيارة الأماكن المقدسة وعدم حصرها بشركات النقل فقط.

ولعلم الاقتصاد رأي : أن السياحة الدينية تعد احد الموارد الاقتصادية المهمة لما تحققه من مال أجنبي يسهم في تحقيق موارد من العملة الصعبة وتساعد في تحقيق استقرار العملة الوطنية وزيادة قيمتها وبالتالي تحسين أسعار الصرف وتحقيق الاستقرار في قيمة العملة العراقية بالإضافة إلى تحقيق فائض من خلال تحقيق فائض في ميزان المدفوعات .وان السياحة الدينية لها فعلها الواضح في تشغيل الأيدي العاملة وتخفيف حجم البطالة التي نعاني منها . كذلك تنويع مصادر النقد الأجنبي والتقليل من الاعتماد على النفط كمصدر وحيد لذلك.

حديث الصورة

مشكلة المحال القديمة

أيوب السومري
عدسة /إيناس طارق

يقول المؤرخون ان زمن بناء المحلات البغدادية القديمة يعود الى عهود العثمانيين الذين تفتقت عبقريتهم في التخطيط العمراني عن بنائها على شاكلة لعبة(حية ودرج) حيث ارتأوا ان هذه الطريقة كما يذكر البعض من المؤرخين كفيلة بتشتيت جحافل الجيوش الغازية .. واغلب ظن الناس ان تلك المحلات لم توح للمخطط العبقري ان سكانها يحتاجون إلى خدمات إنسانية كتأسيس شبكة مجار لتصريف المياه الثقيلة، الامر الذي اضطر الساكنين إلى حفر الأرض وجعلها مخزنا لمياههم الثقيلة، وباتت تلك الحفر مصدرا غنيا بالمكروبات والجراثيم والروائح النتنة، والصورة ابلغ من أي كلام..

كاريكاتير..... عادل صبري

نستلم رسائلكم على عنوان البريد الالكتروني
issues@yahoo.com www.people
او على الهواتف الارضية
٧١٧٨٨٥٩ و ٧١٧٧٩٨٥
الموبايل
٠٧٩٠٣٤٠٥٠٠٢